قطعة من كتاب

قصة تونس

من البداية إلى ثورة ٢٠١١م

دكتور
راغب السرجاني

أقلام
AQLAM
نشر - توزيع - ترجمة
(ش.م.م)

الحبيب بورقيبة ومحاربة الإسلام:

بدأ بورقيبة منذ أيام حكمه الأولى يُظهر وجهه الحقيقي بغرامه لفرنسا، وعشقه لباريس، وافتتانه بالحضارة والثقافة الغربية، وانبهاره بمبادئ الثورة الفرنسية، وبشخصية شارل ديجول، كما لم يُخْفِ ولعه بمصطفى كمال أتاتورك الأب الروحي للعلمانيين الأتراك والعرب، بل كان يعتبره مثله الأعلى وقدوته في الحياة.

وكانت صورة أتاتورك رغم هلاكه مطبوعة في مخيلة بورقيبة؛ فكرَّس جهوده، وبذل وسعه واستخدم جميع مواهبه وإمكانياته العقلية والنفسية، كما استفاد من قدراته الخطابية وذكائه وشخصيته القوية في تطبيق المشروع العلماني في تونس، وكذلك في محو هويتها العربية والإسلامية؛ فطارد العلماء والدعاة، وألغى جميع الأحزاب، وقصف جميع الأقلام، وعصف بكل المعارضين.

لم ينتظر بورقيبة كثيرًا ليبدأ مخططه، بل استثمر حالة الحماس والالتفاف الشعبي حوله في فترة ما بعد التحرُّر، وأصدر بعد ثلاثة أشهر فقط من الاستقلال مجلة تحت اسم «مجلة الأحوال الشخصية»، وفي هذه المجلة بدأ يُصدر التشريعات التي تُعيد تشكيل المجتمع التونسي وفق الرؤية الفرنسية، وهكذا بدأت تتوالى التشريعات المخالفة للإسلام منذ الأيام الأولى لحكم بورقيبة.

لكن التطبيق الفعلي لتلك القوانين لم يبدأ إلاَّ بعد ستة أشهر؛ أي

في أوائل سنة ١٩٥٧م، حيث كان بورقيبة يُسَخِّر وقته وخطبه الإذاعية وموقعه كرئيس حكومة للتوعية بأهمية القوانين الجديدة، ومدى تأثيرها المستقبلي على المجتمع التونسي.

وقد أظهر بورقيبة شراسة شديدة في مواجهة خصومة السياسيين، حتى لو كانوا رفاقه في الكفاح، فقد استغَلَّ تأسيسه للدولة واحتكاره لها ليُجْهِزَ على المؤسسة الزيتونية الإسلامية، التي كانت سندًا لخصمه اللدود بن يوسف المدعوم من الشرق العربي والقوى القومية خاصة عبد الناصر، ويطارد من عُرِفُوا باليوسفيين، الذين وقفوا مع الكاتب العام للحزب صالح بن يوسف، فقتل واعتقل العديد منهم، ولم يُغْلَق هذا الملف إلاَّ بعد اغتيال زعيمهم اللاجئ بألمانيا.

كما استغلَّ محاولة الانقلاب التي استهدفته عام ١٩٦٢م ليُجَمِّد الحزب الشيوعي، ويُعَطِّل كل الصحف المعارضة والمستقلة، ويُلغي الحريات الأساسية، ويُقيم نظام الحزب الواحد، مستعينًا في ذلك بالاتحاد العام التونسي للشغل، الذي تحالف مع الحزب الدستوري إلى درجة قبول التدخُّل في شئونه وفرض الوصاية عليه وعلى قيادته.

ولقد حطَّ بورقيبة من قَدْر رموز التاريخ التونسي، وشوَّه صورتهم وبطش بأبناء الحركة الإسلامية، وشرَّدهم وأذاقهم الويلات، وسامهم سوء العذاب.

ونزل بورقيبة إلى الشارع بعد الاستقلال ونزع بيديه الحجاب عن المرأة التونسية.. سنَّ قانونًا يمنع ارتداء الحجاب ويعتبره زيًّا طائفيًّا

يُشَجِّع على الانقسام داخل المجتمع.

عمل بورقيبة بكل جهده في توفير جميع السبل وتسهيل كل الطرق المؤدية إلى اختلاط الشباب بالفتيات، ففتح المواخير وأمدَّ البارات بالمعونات، ووضع أجهزة إعلامه وما كان يُطلق عليه وينسبه لنفسه «تلفزيوني» تحت تصرُّف الشيوعيين ومحترفي الفرانكفونية.

لقد أحاط بورقيبة نفسه بحاشية من اللصوص والمفسدين، فطارد المصاحف، وراقب المصلين، وجفَّف منابع التدين، وبدَّل المناهج، وثار على الأعراف، وحارب التقاليد.

وباختصار أعلن بورقيبة الحرب على الإسلام وأخلاقه وقيمه ومبادئه ومظاهره، ونذر نفسه لمحو هوية تونس الإسلامية، وحاول الاستقلال بتونس وشعبها المسلم.. لا عن فرنسا واحتلالها وتبعيتها، بل عن الإسلام وتاريخه وحضارته وثقافته.

وتجاوز بورقيبة ما كان يفعله أتاتورك فقد أعلن نفسه ندًّا لرب العالمين، بعدما صرَّح أن القرآن مليء بالمتناقضات، وبعدما سخر واستهزأ بالنبي ﷺ.. فراح يُبَدِّل أحكام الله، ويسنُّ قوانين أخرى (أكثر تطورًا وعصرية وتناسبًا مع المجتمع وحاجاته كما يدعي).

قلب أحكام الإسلام!

أصدر بورقيبة قانونًا يُبيح التبني، وقانونًا آخر يمنع الزوج من العودة إلى مطلقته التي طلقها ثلاثًا بعد طلاقها من زوج غيره، وثالثًا

يمنع الزوج من طلاق زوجته إلا بإذن من القضاء.

وسمح بورقيبة للمرأة بالإجهاض، بل سمح للزوجة أن تُجهض نفسها دون إذن زوجها، ورفع سنَّ زواج الرجال إلى عشرين سنة، والبنات إلى ١٧ سنة، بل إنَّ تونس صادقت على اتفاقية نيويورك المؤرخة في ١٠ ديسمبر لعام ١٩٦٢م، والتي تقضي بأن من حقِّ المرأة أن تتزوج من أي رجل دون اعتبار للدين؛ ومن ثَمَّ يمكن للمرأة التونسية المسلمة أن تتزوج من غير مسلم!

لقد صدرت هذه القوانين تباعًا في مجلة الأحوال الشخصية، وحدثت اعتراضات كبيرة جدًّا في المجتمع التونسي، غير أن بورقيبة الذي تشرَّب المنهج الفرنسي كاملاً واجه هذه الاعتراضات بدموية شديدة، وبقسوة بالغة، ولم ينظر إلى أن الدستور التونسي يعتبر الإسلام دين الدولة، ولعب بمشاعر الشعب بشكل لم يَرَهُ الشعب من المحتلِّ الفرنسي!

كما دعا بورقيبة عام ١٩٥٦م إلى منع الصوم على الشعب التونسي؛ حتى في شهر رمضان، بدعوى أن الصوم يُقَلِّل الإنتاج ويعوق تقدم تونس ونهضته!!

وحتى الصلاة لم تسلم من مخططات قادة تونس لتدمير الهوية الإسلامية والعربية لشعبها؛ حيث جعلوا من الصلاة والحث عليها جريمة تستحقُّ العقاب!

جمع الجمعة بالعصر!

كما فرض النظام يوم الأحد عطلةً أسبوعيةً بدلاً من الجمعة، وعندما تضرَّر المواطنون التونسيون من حرمانهم من صلاة الجمعة، لجأ بورقيبة إلى إصدار فتاوى من بعض المشايخ تقضي بجواز الجمع بين صلاة الجمعة وصلاة العصر معًا؛ بحيث يتمُّ تقسيم المساجد يوم الجمعة إلى قسمين؛ الأول يؤدِّي الصلاة في وقتها، بينما القسم الثاني يُؤَجِّلها إلى ما قبل صلاة العصر بنصف ساعة حتى تتاح للموظفين العموميين الصلاة!

هذا فضلاً عن أن جميع خطب الجمعة تأتي مكتوبة وموحَّدة بجميع المساجد، وعلى الخطباء الالتزام بها، وإلاَّ تعرَّضوا للمساءلة، وأغلبها يتحدَّث عن أهمية الحفاظ على قواعد السير والمرور بالطرق تجنُّبًا للحوادث المروعة، التي تتضاعف خلال عطلة الصيف، وكيفية انتعاش السياحة الداخلية والخارجية، وأهمية الحفاظ على الزهور بالشوارع والحدائق العامة، وتختتم الخطبة بالدعاء للرئيس ولوزير الداخلية ورجال الشرطة!

وجميع المساجد بتونس تخضع لنظام صارم، يقضي بفتحها أمام المصلِّين في أوقات الصلاة فقط، ويتمُّ بعدها إغلاق أبوابها فورًا، ولا يسمح القائمون عليها لأي مصلٍّ بالبقاء داخل المسجد، كما يحظر عقد أي تجمُّع أو اجتماع داخل المسجد تحت أي مسمًّى مهما كانت الأسباب[1]!

---

(١) عمر النمري: تونس الحديثة وصراع الهوية، مجلة البيان، بتاريخ ذو الحجة ١٤٢١هـ=مارس ٢٠٠١م، عدد (١٦٠) ص١٢٩-١٣٥.

تجريم الحجاب!

كما شهدت تونس محاولات مستميتة للقضاء على الحجاب، بسبب الصحوة الإسلامية التي حدثت في السبعينيات؛ وأصدر بورقيبة قانونًا في سنة ١٩٨١م، الذي عُرف بمنشور رقم «١٠٨»، والذي وصف فيه الحجاب بالزي الطائفي، ووزَّعت الجهاتُ الرسمية على أئمة المساجد منشورًا تحثُّهم فيه على تشجيع خلع المرأة حجابها، وأنه ليس من الدين في شيء!

وأضاف بورقيبة: إن الحجاب زي طائفي، يؤدِّي إلى انقسام المجتمع. مع أن نسبة المسلمين في تونس أكثر من ٩٨٪، ونسبة النصارى ١٪، ونسبة اليهود أقل من ١٪!

وهاجم وزير الشئون الدينية التونسي أبو بكر الأخزوري الحجاب في أكثر من مناسبة، ووصفه بالدخيل والنشاز غير المألوف على المجتمع التونسي، وقال «الأخزوري» واصفًا الحجاب بأنه زي طائفي يخرج مَن يرتديه عن الوتيرة المألوفة، واعتبره ظاهرة تتسبَّب في تراجع المجتمع التونسي!

ونشطت الشرطة في مطاردة المحجبات في الشوارع، ومُنعت المحجبات من الأعمال الحكومية، وتعرَّض الأزواج والآباء للمساءلة في حالة وجود محجبة في بيوتهم، بل إن المحجبة كانت لا تستطيع أن تلد في مستشفيات الحكومة!

وفي خطوة تأكيدية لهذا القانون الإجرامي، صدر قانون آخر يُعرف بقانون (١٠٢) في سنة ١٩٨٦م يُؤَكِّد على خطر الحجاب بشكلٍ تامٍّ على نساء تونس!!

وقد أدَّى ذلك إلى اعتقال مئات النساء والفتيات المتديِّنات، وتعذيبهن ومحاكمتهن، وإيداعهن السجون من غير جريرة غير ارتداء اللباس الإسلامي وأداء الصلاة، وهذا ما أفضى إلى إصابة العشرات منهن بانهيار عصبي بشهادة المنظمات الإنسانية[1].

ومن القوانين التي أقرَّت في عهد بورقيبة رغم مخالفتها للإسلام ما يلي:

١- اعتبار تعدُّد الزوجات ممنوعًا وكل مَنْ تزوَّج وهو في حالة الزوجية وقبل فكِّ عصمة الزواج السابق يُعاقب بالسجن لمدَّة عام وغرامة قدرها مائتان وأربعون ألف فرنك، أو بإحدى العقوبتين، والعجيب أنَّ القانون التونسي الذي يُعاقب على تعدُّد الزوجات هو نفسه يُبيح الزنا ولا يُعاقب عليه، والجدير بالذكر أنَّ هذا القانون قد صدر بعد الثورة مباشرة؛ أي في عام (١٣٧٦هـ=١٩٥٧م).

٢- سنت الحكومة التونسية في (١٨ شعبان ١٣٧٧هـ= ٤ مارس ١٩٥٨م) قانونًا يُجيز التبني ما دام المتبني شخصًا رشيدًا ذكرًا أو أنثى، متزوجًا متمتعًا بحقوقه المدنية، وذلك مع العلم أن المذاهب الإسلامية

(١) راجع تقرير منظمة العفو الدولية الوثيقة رقم ٩٣/ ٢/ ٣٠ تاريخ ٣٠ يونيو ١٩٩٣م.

كافَّة قد أجمعت على حرمة التبني[١].

٣- إلغاء المحاكم الشرعية، وإغلاق الديوان الشرعي، وتوحيد القضاء التونسي، [الرائد الرسمي للجمهورية التونسية العدد ٧٧].

٤- إغلاق جامع الزيتونة الأعظم -وهو أعرق جامعة إسلامية- وحظر التعليم الشرعي فيه بموجب أمر عام (١٣٨٠هـ=١٩٦١م).

٥- حلُّ كافة الأوقاف والأحباس الشرعية الموقوفة على جامع الزيتونة وطُلاَّبه وعلمائه وعلى غيره من المساجد والمؤسسات الخيرية الأهليةا بل القيام بتحويل بعض المساجد الصغيرة إلى مستودعات ومخازن[٢].

٦- تفتيت الأسرة التونسية وقطع الأواصر العائلية؛ وذلك من خلال سنِّ قوانين إلغاء القوامة باعتبارها إهانة للمرأة وقانون الحدِّ من السلطة الأبوية وقانون حقِّ الزوجة في الحياة بغضِّ النظر عن سلوكها الأخلاقي، ويقضي بإعدام الزوج الذي يضبط زوجته متلبِّسة بالزنا إذا دفعته غيرته فقتل الزاني أثناء خيانته في بيته.

٧- إصدار قانون يقضي بحظر الدروس والحلقات القرآنية في المساجد، وتنفيذًا لهذا القانون نصبت الحكومة فرقًا من الشرطة لمراقبة المساجد فلا تُفتح إلاَّ بمقدار عشرين دقيقة في وقت كل صلاة تقوم

(١) راجع: مجلة الأحوال الشخصية التونسية.
(٢) انظر: محمد مصطفى الزمزمي: تونس الإسلام الجريح ص٤٨.

بعدها الشرطة بإخلاء المساجد وطرد المصلِّين.

٨-اعتبار مجرَّد مواظبة الشباب على الصلاة في المساجد دليل تطرُّف يقضي باتهامهم -جزافًا- بالانتساب إلى جمعية غير مرخَّص فيها، وقد أدَّى ذلك إلى خراب المساجد وخلوِّها من الشباب.

٩- تعميم نوادي الرقص المختلط في جميع المدن والقرى التونسية والأرياف والأحياء وترغيب الشباب من الجنسين على الانخراط فيها وترهيب أوليائهم من مغبَّة التصدِّي لهم.

١٠- التحريض على إشاعة السحر والشعوذة والكهانة وذلك بمنح التصاريح بفتح مكاتب للكهان والسحرة، ونشر إعلاناتهم في الصحف والدوريات، وهذا ما أدَّى إلى زعزعة عقيدة التوحيد في قلوب الناس[1].

شجَّعت الحكومة على فتح المدن الجامعية المختلطة؛ مما أفضى إلى وقوع كارثة جنسية وخلقية في الجامعات التونسية حتى أصبحت الدوائر الجامعية تُوَزِّع جهارًا العازل المطاطي على الطلاب والطالبات.

وعلى صعيد آخر قامت الحكومة بإعطاء التصاريح بفتح دور للدعارة والبغاء العلني في الكثير من محافظات القطر التونسي.

١١- تشجيع حركة الصهينة والتهويد لتونس بدءًا من اعتراف حكام تونس بدولة الكيان الصهيوني وإقامة علاقة دبلوماسية مع هذا الكيان وانتهاءً بالتطبيع القهري في التعليم والثقافة والتشريع والإعلام.

(١) انظر: الزمزمي: تونس الإسلام الجريح ص٣٤١- ٣٤٤.

١٢- نشر موجة الإلحاد والزندقة، والاستهتار بالمقدسات في المحافل العامة والمجالس الرسمية والمنشورات الأدبية، كل ذلك بمباركة الحكومة.

ولعلَّ أخطر ما فعله بورقيبة هو تصريحه في مؤتمر عامٍّ سنة (١٣٩٤هـ=١٩٧٤م)، بأن القرآن متناقض ومشتمل على بعض الخرافات، مع وصفه للنبي الكريم محمد ﷺ بأوصاف لا تليق.

ولقد كان لهذا الخطاب الذي نُشر على سلسلة مقالات بعد ذلك بالغ الأثر، وعُدَّ كارثة بكل المعاني المعروفة.

حتى قال الشيخ عبد العزيز بن باز (مفتي عام المملكة العربية السعودية) وقتئذٍ في ذلك: «وقد أفزع هذا المقال كل مسلم قرأه أو سمعه؛ لما اشتمل عليه من الكفر الصريح والجرأة على الله ﷻ وعلى رسوله ﷺ من مسئول دولة تنتسب إلى الإسلام»[1].

ثم قام لفيف من أهل العلم في العالم الإسلامي بمراسلة بورقيبة يُطالبونه بالاعتذار؛ ومن ثَمَّ الدخول في الإسلام مجددًا، لكنه أبى واستكبر وأصرَّ على كلماته.

وكانت الرسالة موجهة من كلٍّ من:

الشيخ أبو الحسن الندوي أمين العلماء في الهند والشيخ عبد العزيز بن باز مفتي عام المملكة العربية السعودية والشيخ حسنين مخلوف مفتي

(١) الفتاوى (١/ ٨٤).

مصراً والشيخ أبو بكر جومي رئيس قضاة نيجيريا والدكتور محمد أمين المصري من جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة.

ومما جاء في رسالتهم لبورقيبة: «فالواجب عليكم المبادرة إلى التوبة، والعودة للإسلام وإلا وجب عليكم المبادرة إلى التكذيب الصريح ونشره في العالم بجميع وسائل النشر وإعلان عقيدتكم الإسلامية، وإن عدم التكذيب دليل على الإصرار على الردَّة ومثار فتن لا يعلم عواقبها إلا ربُّ العالمين».

ولكنه أبى واستكبر، وكأنَّه لم يسمع شيئًا مع اشتعال نار الردود في صحف العالم الإسلامي ولم يبارك مقالته إلا الشيوعيون العرب والمنافقون والمنافقات، كما قال تعالى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧].

تلك كانت بعض إنجازات مؤسس تونس الحديثة، وواضع حجر الأساس للعلمانية التونسية، ورائد سياسة التغريب والفرنسة في تونس الخضراء، وحامل لواء الحرب على الحجاب ومشعل جذوتها.. تلك الحرب التي وصلت إلى ذروتها في هذه الأيام.

وها نحن الآن وقد مات الحبيب بورقيبة، ومات من قبلُ أتاتورك، فجاء مَنْ بعدهما يعملون لحماية تراثهما وقوانينهما بالحديد والنار.

وإلى الله المشتكى..

***